الحوكمة المصرفية ودورها في الإصلاح المالي

م.د. أثير عباس عبادي
الجامعة العراقية / كلية الادارة والاقتصاد/
قسم العلوم المالية والمصرفية

المقدمة

أولاً- المقدمة:

ازداد التركيز على مصطلح الحوكمة ، كمفهوم يستهدف تطوير الاقتصاد العالمي، إضافة لطرحه كحل مقترح لمواجهة الأزمات الاقتصادية، ولتفادي حدوث مثل هذه الأزمات في المستقبل، ويتم ذلك من خلال تطبيق مجموعة من القواعد المرتكزة على سلامة في الإفصاح والشفافية وسلامة في اختيار السياسات التي تُقدم المنظمات الاقتصادية على اختلاف مشاربها على تبنيها وتطبيقها، وبدأ يتبلور هذا المفهوم مع بداية تسعينات القرن العشرين، بعد فضائح كبيرة مُنيت بها بنوك ذات تأثير واسع في الاقتصاد العالمي مع فضائح لشركات عالمية كبيرة، وتعرض الكثير من الدول لأزمات مالية عديدة، ولدى تقصّي أسباب هذا الفشل توصلنا الى أنها في معظمها الأحيان نتجت عن نقص في الشفافية في التعاملات، وضعف في عمليات الإفصاح، وعدم كفاءة المؤسسات والتشريعات الناظمة لاقتصاد.

ولما كانت المصارف هي شريان الاقتصاد ، ولما كان مجال عملها وتعاملها ينبسط ليشمل التعامل مع كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى، نظراً لتعاملها في النقود إقراضاً واقتراضاً، لذلك كان لابد من تأثيرها كمصدر لتقديم التمويل وتوفير الاحتياجات التمويلية للشركات على استراتيجيات وممارسات هذه الشركات ومن هذه النقطة، انطلقنا في فكرة هذا البحث، والحاجة الملحة إليه، ومن أهمية ومكانة المصارف الخاصة بشكل جزئي والقطاع المصرفي بشكل كلي في مسيرة الإصلاح الاقتصادي لأي دولة، كشريك أساسي في النهوض بالاقتصاد الوطني.

من خلال إيجاد نوع من الربط بين تطبيق البنوك لهذا المفهوم وتأثير ذلك على تطبيقه من قبل عملائها من الشركات المساهمة ، والآثار الإيجابية لكل ذلك على الاقتصاد الوطني.

مشكلة البحث: منذ تسعينات القرن الماضي ازدادت الأبحاث التي تركز على أهمية تطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة في تحسين الوضع الاقتصادي بشكل عام.

لذا كان لابد من تبني الممارسات والإجراءات والقواعد التي تيسر المهمة أمام السلطات الحكومية من خلال تطبيق مثل هذه الممارسات على الشركات والمنظمات وعلى رأس هذه الممارسات، ما يعرف بمبادئ حوكمة الشركات.

لذلك يجب دراسة أثر تطبيق المصارف لمبادئ حوكمة الشركات على تعزيز تطبيق هذه المبادئ من قبل عملائها من منظمات الأعمال ومدى انعكاس ذلك إيجابياً على الاقتصاد المحلي بشكل عام.

ويمكن تلخيص المشكلة بالتساؤلات التالية:

١- هل تطبق المصارف مبادئ ومفاهيم حوكمة الشركات؟

٢- هل تشكل المصارف أحد أدوات التأثير الأساسية تجاه تبني وتطبيق مفاهيم ومبادئ حوكمة الشركات من قبل الشركات باعتبارها المزوّد الرئيسي للتمويل؟

٣- ما أثر ذلك على الاقتصاد الوطني بشكل عام؟

فرضية البحث: هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين تطبيق البنوك لمبادئ حوكمة الشركات وبين تطبيق عملائها من الشركات لهذه المبادئ، وهل تطبيق حوكمة الشركات يؤدي الى التحسين من أداء الاقتصاد الوطني من خلال تحسين أداء الشركات العاملة فيه.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من الجوانب التالية:

١- من أهمية حوكمة الشركات كمفهوم يمكن أن يسهم في تقليل المخاطر المحيطة بالأعمال، وتحفيز الأداء، وزيادة الشفافية في الأعمال، وزيادة القابلية للمحاسبة الاجتماعية .

٢- من أهمية محاولة الاستفادة من النتائج الإيجابية لحوكمة الشركات في تحسين أداء منظمات الأعمال كخطوة للارتقاء بالاقتصاد الوطني ككل.

٣- من أهمية القطاع المصرفي وخاصة الخاص والمكانة التي تحيلها والدور المأمول له كشريك أساسي في النهوض بالاقتصاد الوطني وتحسين أداء منظماته.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث بشكل رئيسي لدراسة أثر تطبيق البنوك لمبادئ حوكمة الشركات على تطبيقها من قبل منظمات الأعمال التي تمولها هذه البنوك ويتفرع عن هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

١- التأكيد على ضرورة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات من قبل البنوك .

٢- التأكيد على تأثير البنوك في إستراتيجيات منظمات الأعمال التي تمولها.

٣- التأكيد على ضرورة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات نظراً لنتائجها الإيجابية على الاقتصاد بمجمله.

٤- التأكيد على دور القطاع المصرفي كشريك أساسي في عملية التنمية.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول : الحوكمة (المفهوم- المحددات- المعايير).

المبحث الثاني : الحوكمة في الجهاز المصرفي.

المبحث الثالث : دور الحوكمة في التنمية الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي .

المبحث الأول
الحوكمة GOVERNANCE

١- تعريف الحوكمة والهدف منها : يعد مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح CORPORATE GOVERNANCE، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح، والتي اتفق عليها، فهي: " أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة ".

وقد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح، بحيث يدل كل مصطلح عن وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف.

فتعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها: " هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها ".[١]

كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها: " مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين ".[٢]

وبمعنى أخر، فإن الحوكمة تعني النظام، أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسئول والمسئولية.

وقد ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخرا من انهيارات مالية خلال عام ٢٠٠١، ٢٠٠٨. وتزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي. وقد أدى اتساع حجم تلك المشروعات إلى انفصال الملكية عن الإدارة، وشرعت تلك المشروعات في البحث عن مصادر للتمويل أقل تكلفة من المصادر المصرفية، فاتجهت إلى أسواق المال. وساعد على ذلك ما شهده العالم من تحرير للأسواق المالية، فتزايدت انتقالات رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق، ودفع اتساع حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة

---

[١] Alamgir, M. (2007). *Corporate Governance: A Risk Perspective,* paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8.

[٢] Freeland, C. (2007). *Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks*, paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8.

إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين، وإلى وقوع كثير من الشركات في أزمات مالية. ومن أبرزها دول جنوب شرق آسيا في أواخر التسعينات، ثم توالت بعد ذلك الأزمات، ولعل من أبرزها أزمة شركتي أنرون وورلد كوم في الولايات المتحدة في عام ٢٠٠١. وقد دفع ذلك العالم للاهتمام بالحوكمة.

وعلى ذلك، تهدف قواعد وضوابط الحوكمة إلى تحقيق الشفافية والعدالة، ومنح حق مساءلة إدارة الشركة، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وحملة الوثائق جميعا، مع مراعاة مصالح العمل والعمال، والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة، بما يؤدى إلى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه، وتنمية المدخرات، وتعظيم الربحية، وإتاحة فرص عمل جديدة. كما أن هذه القواعد تؤكد على أهمية الالتزام بأحكام القانون، والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي، ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين، مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة لتحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ.

٢- محددات الحوكمة

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات: المحددات الخارجية وتلك الداخلية ونعرض فيما يلي لهاتين المجموعتين من المحددات بشيء من التفصيل كما يلي:

أ- ***المحددات الخارجية***:

وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال: القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس)، وكفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في إحكام الرقابة على الشركات، وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها)، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية. وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.[1]

3:samiha fawzi : Assessment of corporate governance in Egypt, working paper n82,the Egyptian center for economic studies,Egypt,april,2003, pp: 3-4.

ب- *المحددات الداخلية:*

وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدى توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.[1]

وتؤدى الحوكمة في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي، وتعميق دور سوق المال، وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، والحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين. ومن ناحية أخرى، تشجع الحوكمة على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته **التنافسية، وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح، وأخيرا خلق فرص عمل.**

٤- معايير الحوكمة

نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة، فقد حرصت عديد من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع معايير محددة لتطبيقه. ومن هذه المؤسسات: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبنك التسويات الدولية BIS ممثلا في لجنة بازل، ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي.

وفي الواقع، نجد أنه كما اختلفت التعريفات المعطاة لمفهوم الحوكمة، فقد اختلفت كذلك المعايير التي تحكم عملية الحوكمة، وذلك من منظور وجهة النظر التي حكمت كل جهة تضع مفهوما لهذه المعايير، وذلك على النحو التالي:

أ- معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[2]

يتم تطبيق الحوكمة وفق خمسة معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام ١٩٩٩، علما بأنها قد أصدرت تعديلا لها في عام ٢٠٠٤.[3] وتتمثل في:

١- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسئوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.

---

[1] *Ibid.* p: 4.

[2] - فؤاد شاكر، الحكم الجيد في المصارف والمؤسسات المالية العربية حسب المعايير العالمية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر المصرفي العربي لعام ٢٠٠٥ " الشراكة بين العمل المصرفي والاستثمار من أجل التنمية "منشورة في Egyptian Banking Institute, *Corporate Governance in the Banking Sector Workshop*, March 2006.

[3] OECD, *OECD Principles of Corporate Governance*, 2004.

٢- حفظ حقوق جميع المساهمين: وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

٣- المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين: وتعنى المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

٤- دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة: وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة. ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء.

٥- الإفصاح والشفافية: وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.

٦- مسئوليات مجلس الإدارة: وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

ب - معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية (Basel Committee)[1]

وضعت لجنة بازل في العام ١٩٩٩ إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية، وهي تركز على النقاط التالية:

١- قيم الشركة ومواثيق الشرف للتصرفات السليمة وغيرها من المعايير للتصرفات الجيدة والنظم التي يتحقق باستخدامها تطبيق هذه المعايير.

٢- إستراتيجية للشركة معدة جيدا، والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد في ذلك.

٣- التوزيع السليم للمسئوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمنا تسلسلا وظيفيا للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس.

[1] فؤاد شاكر، **الحكم الجيد في المصارف والمؤسسات المالية العربية حسب المعايير العالمية**، مرجع سبق ذكره.

٤- وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات والإدارة العليا.

٥- توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسئوليات (Checks & Balances).

٦- مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا، أو متخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة .

٧- الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة، وأيضا بالنسبة للمديرين أو الموظفين سواء كانت في شكل تعويضات أو ترقيات أو عناصر أخرى.

٨- تدفق المعلومات بشكل مناسب داخليا أو إلى الخارج.

ت- معايير مؤسسة التمويل الدولية[1]

وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في عام ٢٠٠٣ موجهات وقواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحوكمة في المؤسسات على تنوعها، سواء كانت مالية أو غير مالية، وذلك على مستويات أربعة كالتالي:

١- الممارسات المقبولة للحكم الجيد

٢- خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد

٣- إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا

٤- القيادة الجيدة .

(١) فؤاد شاكر، المرجع السابق.

المبحث الثاني

الحوكمة في الجهاز المصرفي

نتيجة للتطورات السريعة في الأسواق المالية وعولمة التدفقات المالية والتقدم والتكنولوجيا والمنافسة بين البنوك والمنشات غير المصرفية, ونمو الأسواق المالية جاء التركيز والاهتمام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المصارف .

فالحوكمة في الجهاز المصرفي تعني حماية حقوق حملة الأسهم والمودعين, وكذلك مراقبة اداء نشاط مجالس الإدارة والإدارة العليا للبنوك وتطبق الحوكمة على البنوك العامة والخاصة والمشتركة .

اولاً :عناصر الحوكمة في الجهاز المصرفي :-

تتمثل أهم العناصر الأساسية في عملية الحوكمة في مجموعتين ..... [1]

المجموعة الأولى تشمل :-

- حملة الأسهم في الشركة .
- مجلس إدارة الشركة .
- مجلس الإدارة التنفيذية للشركة .
- المراقبون والمراجعون الداخليون في الشركة .

المجموعة الثانية فتتمثل في :-

- الأشخاص المودعين في الشركة .
- صندوق تأمين الودائع .
- الجانب الإعلامي .
- شركات التصنيف والتقييم الانتمائي .
- الجوانب القانونية والتنظيمية والرقابية .

[1] محمد حسن يوسف:محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، بنك.الاستثمار القومي، جوان 2007 ، ص 08 ، متاحة على الموقع الالكتروني (www.cipe-arabia.org/pdfhelp.asp)

ثانياً :مبادئ الحوكمة في المصارف :-

أصدرت لجنة بازل تقريراً حول دور الحوكمة في المصارف عام ١٩٩٩ ثم أصدرت نسخة معدلة عن هذا التقرير عام ٢٠٠٥, وفي عام ٢٠٠٦ أصدرت لجنة بازل نسخة محدثة ومعدلة عن التقرير السابق, واهم ما جاء في هذه النسخة المبادئ التالية (مبادئ الحوكمة في المصارف) .....[1]

- ١) يجب أن يكون أعضاء مجالس إدارة الشركات مؤهلين وقادرين على إدارة أعمال البنك ومسؤولين عن أداء وسلامة الموقف المالي وإيجاد إستراتيجية لعمل البنك او قادرين على اتخاذ القرارات التصحيحية في جميع المناسبات .
- ٢) على مجلس الإدارة مراقبة وإدارة الأهداف الإستراتيجية للبنك اخذين بعين الاعتبار مصالح حملة الأسهم والمودعين, يضاف الى ذلك مسؤوليتهم عن توفير الحماية الملائمة للعاملين الذين يعدون تقاريراً عن ممارسات غير قانونية او غير أخلاقية من أي إجراءات تأديبية مباشرة او غير مباشرة .

٣) إيجاد هيكل اداري متكامل يشجع على المحاسبة وتحديد مسؤوليات مجلس الإدارة والادارة العليا والمديرين والعاملين في البنك .

٤) امتلاك المسؤولين في البنك المهارات والخبرات والمعلومات الضرورية والمهمة لإدارة البنك وفق السياسات والتوجهات الموضوعه من قبل مجلس الإدارة .

٥) استقلالية مراقبي الحسابات والرقابة الداخلية باعتبارهما جوهر الحوكمة في البنك, لان المراجعة والرقابة الفعالة الداخلية والخارجية مهمة جداً لسلامة البنك في الأجل الطويل. كما يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك من ان تكون القوائم المالية تمثل الموقف المالي للبنك في جميع جوانبه .

٦) تطابق سياسات الأجور والمكافآت مع اهداف إستراتيجية البنك في الأجل الطويل .

٧) مبدأ الشفافية مهم وضروري للحوكمة السليمة كما يعتبر الإفصاح العام ضروريا للبنوك المسجلة في البورصة لتحقيق الانضباط في السوق ويجب ان يكون الإفصاح في الوقت المناسب ومن خلال موقع البنك على الانترنت وفي التقارير الدولية .

٨) على مجلس الإدارة والإدارة العليا هيكلة عمليات البنك والبيئة التشريعية التي يعمل من خلالها.

---

[1] فبراير ٢٠٠٦, ٢٠٠٨، الحوكمة في المصارف، موقع على الانترنت-*www.idbe-egypt.com/doc/governance.doc*.

ثالثاً- اثر تطبيق الحوكمة في المصارف :-

لا شك أن تطبيق البنوك للحوكمة بشكل جيد سيؤدي إلى نتائج ايجابية متعددة ومختلفة, وفيما يلي أهم هذه الايجابيات :- ..... [1]

١- زيادة فرص التمويل لدى البنك .
٢- انخفاض تكاليف الاستثمار الذي يقوم به البنك .
٣- تشجع الحوكمة على استقرار سوق المال .
٤- العمل على محاربة الفساد بكل صوره .
٥- عند التزام البنوك بتطبيق معايير الحوكمة يسهم في تشجيعها للشركات التي تقترض منها, بتطبيق هذه القواعد والتي من اهمها الإفصاح والشفافية والإدارة الرشيدة .

تطبيق الشركات لمبادئ الحوكمة يؤدي الى انخفاض درجة المخاطر عند تعاملها مع البنوك.

رابعاً-دور المصارف في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات :-

تعتبر المصارف المصدر الأساسي لتلبية الاحتياجات التمويلية للأنشطة الاقتصادية عامة ومنها الشركات هذه الاحتياجات تلعب دوراً مهماً في عمل الشركات لتحقيق أهدافها في الربح.

ويمكن توضيح دور المصارف في تعزيز حوكمة الشركات من خلال محورين هما.[2]

المحور الأول :-

١- تعتبر المصارف رائدة في مجال تبني مبادئ حوكمة الشركات باعتبارها شركات مساهمة عامة وعلى هذا الأساس فإن مبادئ الحوكمة تقلل من حجم المخاطرة التي قد تتعرض لها المصارف ان تعزيز مبادئ الممارسات السليمة للحوكمة لدى المصارف يجب ان تمر في اتجاهين : **الاتجاه الأول** تقوده البنوك المركزية كونها المسؤولة عن مراقبة وتنظيم الجهاز المصرفي. **الاتجاه الثاني** تقوده البنوك ذاتها اما أهم الإصـــلاحات المطلوبة في هذا المجال فهي الفصـــل قدر الإمكان بين الملكية والإدارة, وتعزيز دور ومهام وصلاحيات هذه المجالس سواء في تعيين المدراء او تشكيل اللجان . يضاف إلى ذلك إعادة عملية تقييم عمليات المراجعة وتقويتها .

---

[1] فبراير ٢٠٠٦،٢٠٠٨،الحوكمة في المصارف ، المصدر السابق .

[2] محمد حتاملة: دور البنوك في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات، منتدى التمويل الإسلامي، ص١، الموقع الالكتروني(islamfin.go-forum.net/t859-topic)

المحور الثاني :- تعزيز دور المصارف في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات باعتبارها الممول الرئيسي للشركات.

من احد الركائز الأساسية لسلامة سوق الأوراق المالية وقطاع الشركات وجود نظام مصرفي سليم يوفر الائتمان والسيولة .

إن اهتمام المصارف في حوكمة الشركات يمنح الائتمان للعملاء, سواء كان في مجال الاقتراض او أسعار الفائدة الممنوحة للعملاء .

ان مراجعة السياسات الائتمانية لدى المصارف يظهر حاجات هذه السياسات الى وجود مبادئ حوكمة الشركات ضمن أهداف المصرف نفسه, أن وجود ثقافة حوكمة الشركات ضمن المفاهيم الثقافية السائدة عند مدراء الائتمان يعتبر أمرا ضرورياً .

ومن هذا المنطلق يترتب على المصارف اعتماد الحوكمة كأحد عناصر القرار الائتماني, وان يلزم العملاء بممارسة الحوكمة لمفهوم أفضل العملاء .

كما يتطلب الأمر توعية مدراء الاستثمار في المصارف بمفهوم حوكمة الشركات .

المبحث الثالث

دور الحوكمة في التنمية الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي

تعاظم الاهتمام بمفهوم حوكمة الشـركات في معظم الاقتصـاديات المتقدمة والناشـئة خلال العقود السـابقة, وخاصـة بعد الانهيارات الاقتصـادية والأزمات المالية التي شـهدتها بعض دول شـرق أسـيا وأمريكا اللاتينية عام ١٩٩٧، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٨وتعود أسباب هذه الانهيارات إلى الفساد الإداري والمالي وافتقار إدارة الشركات إلى إدارة سليمة في الرقابة والإشراف, ونقص الخبرة والكفاءة ومن هذا المنطلق تحدث العديد من الخبراء والمحللين والاقتصـاديين عن أثار حوكمة الشـركات على الجوانب الاقتصـادية والاجتماعية وتحقيق التنمية الشـاملة في كل من الدول الناشـئة والدول المتقدمة على حد سواء, وفي هذا المبحث سأتناول الأهمية الاقتصادية والقانونية والاجتماعية لمفهوم حوكمة الشركات .

تشير الدراسات المتعددة بان الالتزام بتطبيق المفهوم الفكري للحوكمة (حوكمة الشركات) ينعكس بشكل جيد على أداء الوحدات الاقتصادية بأبعاده المختلفة المالية والتشغيلية واستمرار النمو .

لقد تعاظمت بشـكل كبير أهمية حوكمة الشـركات لتحقيق كل من التنمية الاقتصـادية والحصـانة القانونية والرفاهة الاجتماعية للاقتصاديات والمجتمعات .

وفي هذا المبحث سنتناول الأهمية الاقتصادية والقانونية والاجتماعية لمفهوم حوكمة الشركات...[1]

اولاً : أهمية حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية .

لا شك أن حوكمة الشركات تعمل بشكل كبير على كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية ودعم تنافس الشـركات في الأسـواق, كما تعمل الحوكمة على جذب المزيد من مصـادر الأموال (التمويل المحلي والعالمي) لتعزيز نمو الشركة .

وفي هذا المجال أكد (winkler) على أهمية حوكمة الشـركات في تحقيق التنمية الاقتصـادية وتجنب الوقوع في الأزمات المالية.....[2]

---

[1] محمد احمد ابراهيم خليل, حوكمة الشركات وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية،مصر ٢٠٠٦ ص٣٦.

[2] أبو العطا ، نرمين ، " حوكمة الشركات – سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية " ، مجلة الإصلاح الاقتصادي ، العدد (٨)، يناير ٢٠٠٦، ص ٤٨.

كما تعمل حوكمة الشركات على ضمان حقوق حملة الأسهم بالإضافة الى تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية .

ثانياً : حوكمة الشركات والحصانة القانونية :-

يهتم القانونيون في حوكمة الشركات لأنها تعمل على ضمان حقوق الجهات المتعددة بالشركة مثل حملة الأسهم ومجالس الإدارة والمديرين والعاملين والمقرضين والبنوك وغيرهم من أصحاب المصالح .

فالقوانين والتشريعات والأنظمة واللوائح المنظمة لعمل الشركات تعد العمود الفقري للعلاقة بين الأطراف المعنية في الشركة والاقتصاد ككل .

ومن أهم هذه القوانين, قوانين الشركات وأسواق المال والبنوك, والمحاسبة, والمراجعة, ومنع الاحتكار, والضرائب, والعمل وغيرها. وفي هذا المجال أكدت مؤسسة التمويل الدولية عام ٢٠٠٢ على ضرورة إصدار تشريعات لحوكمة الشركات والتركيز على دعامتين هامتين هما الإفصاح والمعايير المحاسبية السليمة .

ثالثاً : حوكمة الشركات والرفاهية الاجتماعية :-

هناك مفهوم شامل لحوكمة الشركات يتجاوز الشركات الاقتصادية مثل الشركات المملوكة للقطاع العام او الخاص والذي يرتبط إنتاجها بسلع او خدمات لها اثر على رفاهية أفراد المجتمع, وهناك

قول شائع انه اذا صلحت الشركة كنواه صلح الاقتصاد ككل واذا فسدت فان تأثيرها يمتد ليضر أعداداً كبيرة من فئات الاقتصاد والمجتمع .

وفي ظل هذا التوجه فان حوكمة الشركات لها اثر على الأفراد والمؤسسات والمجتمع ككل, حيث توفر للأفراد الضمان في تحقيق قدر من الأرباح وضمان استقرار وتقدم الأسواق والاقتصاديات والمجتمعات.

نستطيع القول أن الشركات تؤثر وتتأثر بالحياة العامة, وخاصة على الوظائف والدخول والمدخرات ومستويات الحياة المعاشية وغيرها من الأمور التي تهم حياة الأفراد والمؤسسات, ونظراً للأهمية الجوهرية لحوكمة الشركات في تقدم اقتصاديات الدول فقد اهتمت هذه الدول بترسيخ القواعد والأنظمة التي تؤدي الى استقرار أسواقها الاقتصادية .

رابعاً : الأهمية الاقتصادية لتطبيق معايير وقواعد حوكمة الشركات :-

لقد ظهرت الحاجة الى حوكمة الشركات في الوطن العربي بشكل خاص وبالدول النامية بشكل عام بعد الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ بداية القرن الجديد في هذه الدول بالإضافة الى أعطاء دور القطاع الخاص في تنفيذ سياسة التنمية في هذه الدول .

ومن المعروف أن الشركات تقوم في نهاية كل عام في أعداد حساباتها الختامية وما تتطلبه من الإفصاح والشفافية عند أعداد هذه الحسابات لان أتباع مبادئ سليمة وواضحة لحوكمة الشركات ستؤدي الى خلق الاحتياطات الضرورية لمحاربة ومكافحة الفساد الإداري والاقتصادي.

وفي هذا المجال سنلقي الضوء على أهم المبادئ الخاصة بالقواعد المنظمة لحوكمة الشركات وفيما يلي أهم هذه المبادئ.....[1]

١) على مجلس الادارة وضع الصيغ والآليات والتعليمات والنظم التي تضمن احترام والتزام الشركات للقوانين واللوائح السارية والتزامها بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية للمساهمين والدائنين وأصحاب المصالح الآخرين .
٢) على أعضاء مجالس الادارة أن يعتبروا أنفسهم ممثلين لجميع المساهمين .
٣) أن تتوفر الخبرات والمهارات الفنية في أعضاء مجالس الادارة من غير التنفيذيين عند اختيارهم وتعيينهم .
٤) الاهتمام في وجود محاضر اجتماعات وسجلات ودفاتر .
التقرير السنوي الذي يعرض على المساهمين يجب أن يتضمن أعمال الشركة ومركزها المالي, والنظرة المستقبلية لنشاط الشركة .

٥) إيجاد الصيغ والأساليب التي تسمح للمساهمين بالتعبير عن أرائهم وتمكينهم من اتخاذ القرارات بشكل سليم ومدروس .
٦) ضرورة وجود لجان للمراجعة تابعة لمجلس الادارة لمتابعة الوحدات الاقتصادية .
٧) تتولى لجنة المراجعة الداخلية إعداد ودراسة وكفاءة نظام الرقابة الداخلية والقوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة .

---

[1] انظر الى- خالد إسماعيل علي, الأهمية الاقتصادية لتطبيق قواعد حوكمة الشركات, الشرق, تاريخ النشر ٣٠ يناير ٢٠٠٨.
- محمد احمد ابراهيم, حوكمة الشركات وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية, مصدر سابق .

٨) تقوم لجان المراجعة بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وصحة المعلومات المحاسبية عندما تقوم في إعداد عمليات المراجعة الداخلية والخارجية ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة .

٩) يمثل الإفصاح والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية احد المبادئ التي تقوم عليها حوكمة الشركات .

١٠) ضرورة الوضوح في السياسات المعلنة وخاصة فيما يتعلق ما تنوي الشركة القيام به من تطوير او تغيير في حجم وتدريب وبرامج الأيدي العاملة بالإضافة إلى مصدقية والحرص على الحفاظ على سرية المعلومات المالية والتجارية للشركة .

١١) ان حوكمة الاقتصاد تعني العمل على سد كل ثغرة قد يتسرب منها الفساد الى المؤسسات الاقتصادية خاصة كانت ام عامة .

والجدير بالذكر هذه القواعد موجه الى الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية والى المؤسسات المالية والشركات التي يكون تمويلها الرئيسي من الجهاز المصرفي .

الاستنتاجات :

لقد توصل الباحث إلى جملة من الاستنتاجات ، أبرزها ما يأتي :

١- إن التجارب العالمية في الأزمات المالية قد أظهرت أهمية الالتزام الجاد بمفهوم الحوكمة المؤسسية الجيدة. كما بينت أن توفر نظام مالي سليم و معافى يتطلب توفر إطلاع و فهم ودراية بأنظمة الحوكمة المؤسسية الجيدة و إدارة المخاطر لدى إدارات الشركات،خاصة البنوك، الأمر الذي يساهم في دعم سياسات الشركات و يساعد على تعزيز ثقة المستثمرين و توفير **بنية استثمارية أكثر استقرارا تساعد في عملية الإصلاح المالي الذي يزيد من التنمية الاقتصادية.**

٢- يعد الفساد المالي والإداري من اخطر المشكلات التي تعاني منها مؤسسات المالية بصفة عامة ، والجهاز المصرفي بصفة خاصة ، ويترتب عليه تحمل الشركات تكاليف إضافية تنعكس على أسعار السلع التي تنتجها أو الخدمات التي تقدمها ، مما يضعف قدرتها على التنافس والبقاء

٣- يؤدي الالتزام باليات الحوكمة وقواعدها من قبل الجهاز المصرفي إلى الحد من الفساد المالي والإداري فيه وزيادة كفاءة أدائه ، وبالتالي زيادة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب بالقطاع المصرفي ومن ثم في الاقتصاد ككل ، وبالتالي يزيد من قدرة الجهاز المصرفي على جذب الاستثمار وما ينتج عنه من تنمية لاقتصاد البلد .

التوصيات : تتناول هذه الفقرة أهم التوصيات لمعالجة مشكلة البحث ، من أهمها ما يأتي :

١ . يتطلب تطبيق آليات الحوكمة نشر ثقافة الحوكمة في المجتمع ، وذلك من خلال وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني . فإذا ما أدرك المجتمع إن الحوكمة تمثل له خط الدفاع الأول والحصن المنيع ضد أي فساد أو إفساد يحاول أن يسلب المجتمع ثرواته وأمواله ومكاسبه ، فانه سوف يدعم تطبيقها وإرساء قواعدها والدفاع عنها . وعليه يوصي الباحث باستحداث مركز يعنى بقضايا الحوكمة ، ويتولى مهمة إعداد برامج إعلامية وتدريبية لترسيخ ثقافة الحوكمة في العراق .

٢ . نشر الوعي الفكري والاقتصادي والاجتماعي والديني ، وذلك لرفع المستوى الحضاري للمجتمع واعتبار محاربة الفساد المالي والإداري مهمة وطنية يشارك فيها الجميع ، كل من موقعه ، لان المجتمع يساهم بشكل فعال في الحد من هذه الظاهرة .

٣- بالنسبة للحوكمة في المصارف فإنه الأمر يتطلب الآتي :

أ- تطوير تشريعاتها وفقا لأفضل الممارسات الدولية و إعداد الأطر القانونية و الرقابية اللازمة لتطبيقها خاصة فيما يتعلق بإرشادات لجنة بازل ذات الصلة.

ب- تعيين أعضاء مستقلين غير تنفيذيين في مجلس الإدارة بالعدد الكافي الذي يضمن التوازن داخل المجلس ،على أن لا يكونوا خاضعين لسلطة البنك ،أو المساهمين الرئيسيين فيه .و عليهم أيضا المحافظة على حقوق أقلية المساهمين و الأجانب.

ت- تكوين لجان منبثقة عن مجلس الإدارة مثل لجنة التدقيق، ولجنة التعيينات و لجنة المكافآت على أن تكون مكونة من الأعضاء المستقلين (غير التنفيذيين) .

ث- تقديم تقارير مالية عن المركز المالي ونتائج الأعمال للمساهمين والمستثمرين على أساس نصف سنوي وتقارير سنوية.

ج- **دور البنوك المركزية بالتركيز على تشجيع البنوك بالكشف عن مدى تطبيقها لمبادئ الحوكمة الجيدة الصادرة عن لجنة بازل.**

ح- إعداد و تنفيذ برامج تكوين و تدريب للأفراد في الحوكمة، و ذلك على مستوى البنوك و البنوك المركزية.

خ- عدم اكتفاء الحكومات على إصدار القوانين الخاصة بالحوكمة المؤسسية بل ينبغي الاهتمام بإيجاد البيئة السياسية والاقتصادية المناسبة لتطبيقها، أي تلك البيئة التي تؤمن سيادة الشفافية ودولة القانون.

المراجع

1 -Alamgir, M. (2007). *Corporate Governance: A Risk Perspective,* paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May

2- Freeland, C. (2007). *Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks*, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May.

3-:samiha fawzi : Assessment of corporate governance in Egypt, working paper n82,the Egyptian center for economic studies,Egypt,april,2003.

4- OECD, *OECD Principles of Corporate Governance*, 2004

٥- فبراير ٢٠٠٦, ٢٠٠٨،**الحوكمة في المصارف, موقع على الانترنت**-*www.idbe egypt.com/doc/governance.doc*.

٦-: محمد حتاملة: دور البنوك في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات، منتدى التمويل الإسلامي، الموقع الالكتروني(islamfin.go-forum.net/t859-topic)

٧-محمد احمد ابراهيم خليل, حوكمة الشركات وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية .مصر ٢٠٠٦.

٨- أبو العطا ، نرمين ، " حوكمة الشركات – سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية " ، مجلة الإصلاح الاقتصادي ، العدد (8) ، يناير 2006 ، ص48 .

٩- خالد إسماعيل علي, الأهمية الاقتصادية لتطبيق قواعد حوكمة الشركات, الشرق, تاريخ النشر ٣٠ يناير ٢٠٠٨.

١٠- فؤاد شاكر، الحكم الجيد في المصارف والمؤسسات المالية العربية حسب المعايير العالمية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر المصرفي العربي لعام ٢٠٠٥ " الشراكة بين العمل المصرفي والاستثمار من أجل التنمية "منشورة في Egyptian Banking Institute, *Corporate Governance in the Banking Sector Workshop*, March 2006.

١١- محمد حسن يوسف:محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، بنك.الاستثمار القومي، جوان ٢٠٠٧، ص٠٨، متاحة على الموقع الالكتروني (www.cipe-arabia.org/pdfhelp.asp)